الثلاثاء ٢٤ كانون ثاني ٢٠١٢

ميقاتي في جمعية المصارف: النفط لخفض الدين

أكد رئيس مجلس الوزراء نجيب ميقاتي «العمل على إنشاء صندوق سيادي لعائدات النفط والغاز، على أن تُخصّص هذه العائدات لاستحقاقات الدين العام فقط. من جهته، طالب رئيس جمعية المصارف جوزيف طربيه بعدم إدراج تعديلات ضريبية على مشروع الموازنة.

لبّى رئيس مجلس الوزراء نجيب ميقاتي دعوة جمعية مصارف لبنان أمس الى لقاء حواري تناول مجمل التطورات السياسية والاقتصادية والمالية والامنية في البلاد، في حضور وزير الاقتصاد والتجارة نقولا نحاس وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة.

وأكد الرئيس ميقاتي "العمل على إنشاء صندوق سيادي يخصص لعائدات التنقيب عن النفط والغاز، وتكون هذه العائدات لاستحقاقات الدين العام فقط، ولا تصرف منها أي نفقة قبل ان يتراجع حجم الدين الى ستين في المئة من الناتج المحلي".

ودعا الجميع "الى التعاون لتحقيق الورشة الاصلاحية الضرورية لا سيما على صعيد الكهرباء والضمان الاجتماعي والتعليم والصحة وسائر القطاعات الانتاجية والتنموية".

واشار ميقاتي الى ان الحكومة في صدد مناقشة الموازنة العامة، معتبرا انها ليست فقط مجرد ارقام وحسابات، بل رؤية تأخذ بالاعتبار بعض الامور الاساسية. واوضح انه اعدّ مع فريق العمل دراسة كاملة لكيفية مقاربة الموزانة سيتم توزيعها على الوزراء ومناقشتها مع وزير المال، قائلا ان هذه الدراسة ترتكز على البنود الاساسية الاتية:

- شمولية الموازنة بحيث تتضمن موازنات كل المجالس والادارات في الدولة.

- سنوية الموازنة، لمعرفة حجم الانفاق والواردات سنوياً.

- منطقية الارقام، التي تتواكب مع مجموعة من التشريعات والقوانين التي يجب ان تأخذ مجراها القانوني والدستوري.

أضاف ميقاتي انه "من سلم اولوياتنا تحقيق ثلاث مسائل، أولا، وضع سقف للعجز السنوي في الموازنة نسبة الى الناتج المحلي وخفضه الى ما دون ٧ في المئة من الناتج المحلي ومعالجة ملف الكهرباء لخفض قيمة العجز.

ثانيا، تحقيق توازن معين بين الدين الداخلي والدين الخارجي.

ثالثا، انشاء صندوق سيادي يخصص لعائدات التنقيب عن النفط والغاز.

طربيه

وفي كلمة له، قال رئيس جمعية مصارف لبنان جوزيف طربيه ان الجمعية "وفرت للمالية العامة منذ مطلع التسعينات حتى اليوم، الأموال اللازمة لديمومة عمل الدولة بل لديمومة الدولة ذاتها. ووفرنا للدولة في ظل تعاقب الحكومات من مختلف الأحزاب والقوى جُلّ احتياجاتها التمويلية، وقد تخطت حالياً ما يقارب ثلاثين مليار دولار، ٤٤ في المئة منها بالعملات الأجنبية و٥٦ في المئة بالليرة أي ما نسبته ٧٧ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

أضاف طربيه:"الحملات الداخلية والدولية تستمر بأشكالٍ ووسائل إعلام مختلفة ولكنها لن تأتي على الاستقرار النقدي الذي ارتضيناهُ كسياسة، وإن بكلفة عالية. فالاستقرار النقدي ضروري أساساً للقوة الشرائية لذوي الدخل المحدود والأُجَراء وكذلك للاستقرار الاجتماعي والسياسي في البلد، وأخيراً لجعل القدرة التمويلية للقطاع المصرفي متاحة من خلال جذب الاستثمارات والأموال إلى لبنان".

وحول خدمة القطاع الخاص قال طربيه:"دخلنا شركاء فاعلين مع الدولة في آلية دعم الفوائد ومع البنك المركزي في استعمال أو خفض الاحتياطي الإلزامي للقطاعات المنتجة، وكذلك لتوفير مساكن لذوي الدخل المحدود ولفئات خاصة كالقضاة والعسكريين والمهجّرين".

اضاف: "سنكون متعاونين مع الحكومة والبنك المركزي لتمويل ترميم الأبنية المتداعية وتمويل مساكن جديدة أو شراء مساكنهم من قبل المستأجرين في حال أُقرّ قانون عادل للإيجارات. وقد آن الأوان لإفراج المجلس النيابي عنه".

على المستوى المالي، وفي ما يخصّ المالية العامة للدولة، أمل طربيه مقاربة وضعها بمنتهى العقلانية، مشيرا الى ان"الوقت لشدّ الأحزمة وضبط النفقات ولترشيدها بعيداً من الاعتبارات الضيّقة والفئوية. والوقت للامتناع عن أية إجراءات قد تدفع مؤسسات التصنيف العالمية الى خفض درجة لبنان المنخفضة أصلاً. فلا يجوز إعطاؤها أسباباً لتُخرجنا من الخريطة والأسواق. فالوقت ليس وقتاً للطروحات الشعبوية والمرتجلة".

وقال طربيه: "في خضمّ التطورات الجذرية القائمة حولنا نتفاجأ بإدراج تعديلات ضريبية تتسلّل إلى مشروع الموازنة، ويُخشى إن أُقرّت أن تغيّر في غفلةٍ من الزمن أطراً قانونية راسخة منذ عقود، وأن تهّدد أنظمة شركات الهولدنغ والأوف شور وغيرها من المنظومة القانونية التي أُثبتت جدواها. ونتفاجأ كذلك بتفسيرات استنسابية للقوانين ولفرض الغرامات وللإجراءات الضريبية، والتي يُخشى معها تهجير العديد من الأعمال والاستثمارات الى الدول المحيطة أو البعيدة بحيث تفقد بيروت ولبنان القدرة على المنافسة. وبدلاً من تحقيق ايرادات اضافية للخزينة، ستؤدّي هذه الاجراءات في الواقع الى خسائر كبيرة وأضرار فادحة للخزينة و لكامل مجتمع الأعمال الصناعي والتجاري والسياحي والمالي".

وطالب الرئيس ميقاتي بضرورة وضع حدّ سريع لهكذا توجّهات وتفسيرات وتكاليف.

وحول القطاع المصرفي الذي يتعرّض منذ فترة لحملة مركّزة في بعض الأوساط الصحافية العالمية، اكد طربيه العمل "على تحديث العمل المصرفي والمالي بتعاون وثيق مع السلطات من خلال اعتماد قواعد الصناعة المصرفية العالمية.

وقال:"لقد أرسينا أنظمة وآليات تسمح لنا بإبقاء القطاع المصرفي بعيداً عن استعماله للعمليات غير المشروعة، الأمر الذي كان موضع تقدير من المجتمع الدولي. كما تُتاح للرأي العام بدرجة عالية من الشفافية والإفصاح والنشر مطلوباتنا وموجوداتنا ونتائجنا الموقّع عليها من أفضل شركات التدقيق العالمية".

وأمل من الحكومة تكثيف العمل مع القوى السياسية لحماية وتحييد القطاع المصرفي عن كل التجاذبات.